S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/566
18 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة لبنان قررت أن تطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، لمدة ستة أشهر إضافية، استنادا إلى أحكام قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢)، وجميع قرارات ومقررات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

ويسر حكومة لبنان أن تفيد بأن عملية التعمير والإنعاش الوطنية آخذة مجراها. والجهود جارية من أجل بناء المركز التجاري الجديد، في وسط بيروت، وتحديث الهياكل الأساسية الوطنية. وتعطى الأولوية للخدمات الأساسية مثل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل وشبكات المياه والمدارس والمستشفيات.

ويسر حكومتي أيضا أن تفيد باستمرار التنسيق بين قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسلطات اللبنانية، بما يتوافق تماما مع هدف نشر الجيش اللبناني في جميع أنحاء الجزء الجنوبي من البلد، حتى الحدود المعترف بها دوليا.

ورغم الأداء الاقتصادي المُرضي وتقدم وتسارع عملية التعمير، لا يزال احتلال إسرائيل المستمر لجنوب لبنان، ومواصلتها لاعتداءاتها على لبنان ومواطنيه، يُشكلان عقبة كبرى في طريق الانتعاش الوطني الشامل. فالجيش الإسرائيلي يواصل قصفه للقرى والمدن اللبنانية مستخدما القنابل الشظوية والقنابل المسمارية التي تحظرها الاتفاقيات الدولية.

ومما يدعو إلى أشد الأسف أن اسرائيل، على الرغم من اشتراكها في عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، تواصل اعتداءاتها على لبنان برا وبحرا وجوا.

وفضلا عن ذلك، لا تزال إسرائيل ترفض إطلاق سراح المئات من المعتقلين اللبنانيين الأبرياء، المحتجزين منذ سنوات في السجون الإسرائيلية وفي معسكري الاعتقال الشائنين الموجودين في الخيام

180796 180796 96-17989

9617989

ومرجعيون، في جنوب لبنان، واللذين يديرهما الإسرائيليون، مما يشكل انتهاكا لاتفاقيات جنيف. ويشكو العديد من المحتجزين من أمراض خطيرة نتيجة للظروف المعيشية القاسية ولتعرضهم لسوء المعاملة، والحرمان من العناية الطبية. ومنهم من قضوا نحبهم في المخيمات أو بُعيد إطلاق سراحهم. ويتعرض المحتجزون للتعذيب الجسدي والنفسي، مما يشكل انتهاكا آخر للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن لبنان لا يزال على التزامه الكامل بعملية السلام في الشرق الأوسط، من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد وافق لبنان على الاشتراك في مؤتمر مدريد للسلام بالشرق الأوسط، وفي جولات المفاوضات اللاحقة في واشنطن، على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وفقا لما أكده كتاب الضمانات المؤرخ ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، الموجه إلى الحكومة اللبنانية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها مشتركة في رعاية المؤتمر. ويدرك لبنان بوضوح أن عملية السلام في الشرق الأوسط ستوفر إطارا يمكن لإسرائيل أن تنفذ، في نطاقه، قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي واقع الأمر، فإن القوات الاسرائيلية شنت اعتداءات متكررة على لبنان. تمثل أكثرها عنفا في التصاعد الخطير الذي وقع في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦، والذي تسبب في فقد العديد من الأرواح البريئة، وفي عملية نزوح واسعة النطاق للمدنيين. وفي الحاق الدمار الشامل بالهياكل الأساسية اللبنانية.

ونظرا لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وتهديدها لعملية السلام، لا بد من التأكيد على أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) يبقى هو السبيل الوحيد لإيقاف أعمال العنف في جنوب لبنان. وبوسع المجلس، تحقيقا لهذه الغاية، أن يقوم بدور إيجابي في تأمين السلام للمنطقة بتدليله على أن قراراته لا تنتهك، وباتخاذه للتدابير التي طال انتظارها والتي تستهدف تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وبذلك سيتاح لحكومة لبنان أن تعيد إحلال سيادة القانون والنظام في جميع أنحاء جنوب البلد بأسره، عن طريق توسيع نطاق سلطتها إلى الحدود المعترف بها دوليا.

وترى حكومة لبنان أنه ينبغي الإبقاء على قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقدرتها في مجال العمليات من أجل التنفيذ التام للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). فهذه القوة تمثل، في هذا السياق، تعهد المجتمع الدولي تجاه لبنان وتجاه إعادة سيادته وسلامته الإقليمية على نحو تام. ويتسم الدعم والمساعدة الإنسانية اللذان تقدمهما بأهمية حيوية بالنسبة إلى السكان المدنيين، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا عن وفائها بولايتها الأصلية على النحو المنصوص عليه في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ثم ان دورها، بوصفها قوة مؤقتة، يتمثل في ضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان وفي مساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة إرساء سلطتها الشرعية والفعالة في المنطقة بواسطة جيشها وقوات الأمن الداخلي لديها.

وتغتنم حكومة لبنان هذه الفرصة لتشيد بقيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبإداريها وجنودها والبلدان المساهمة بقوات فيها، على ما بذلوه من جهود وتضحيات نبيلة لصالح قضية السلام. وهي تعرب عن عميق امتنانها للأمين العام ومساعديه على جهودهم التي لا تكل والتي تُسهم في الحضور القيم، في جنوب لبنان، لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سمير مبارك
السفير
الممثل الدائم